

تنظيرات العولمة، وموقف الإسلام منها سياسياً واقتصادياً

Theories of globalization, and Islam's political and economic stance towards it

آية عماد عبد الله كوان

Aya Emad Kawan

د. أيوب إبراهيم عبد

Prof. Dr. Ayoub Ibrahim Abd

المقدمة الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة فرضتها ظاهرة العولمة الأمريكية، التي لم تعد مجرد عملية اقتصادية وتقنية، بل غدت مشروعاً كونياً متعدد الأبعاد يمتد إلى السياسة والثقافة والقيم والهوية. ومع تزايد تأثير هذه الظاهرة على بنية المجتمعات وعلاقاتها الداخلية والخارجية، برزت الحاجة إلى أداة منهجية قادرة على تفكيكها وفهم آلياتها ومآلاتها، وهنا تظهر قيمة *التنظير* بوصفه عملية فكرية تبني نماذج تفسيرية تكشف العلاقات الخفية بين المتغيرات، وتتجاوز الوصف السطحي إلى الفهم العميق والاستشراف. وتتضاعف أهمية التنظير عندما يُوظف لمقارنة رؤيتين مختلفتين للعولمة: الرؤية الغربية التي تنطلق غالباً من مفاهيم الهيمنة والحدثة والليبرالية الاقتصادية، والرؤية الإسلامية التي تقارب الظاهرة من زاوية عقدية وأخلاقية تراعي مقاصد الشريعة وخصوصية الهوية الدينية والثقافية للأمة. فالمقارنة بين المنظورين لا تهدف إلى الانتصار لموقف على آخر بقدر ما تهدف إلى بناء وعي نقدي قادر على التمييز بين القيم الإنسانية العادلة وبين توظيفها السياسي في مشروع الهيمنة.

مشكلة البحث تكمن المشكلة في أن العولمة الأمريكية غالباً ما تُقدّم في الخطاب السائد بوصفها مساراً حتمياً محايداً للتطور الإنساني، بينما تخفي في بنيتها أبعاداً أيديولوجية وسياسية تسعى إلى إعادة تشكيل العالم وفق النموذج الغربي. وفي المقابل، لا يزال الخطاب الإسلامي بحاجة إلى تنظير منهجي يضبط موقفه من العولمة، فيميز بين التعاون المشروع والتبعية المرفوضة، وبين القيم الإنسانية المشتركة والتوظيف الانتقائي لها.

أهداف البحث يسعى البحث إلى:

١. تحرير مفهوم التنظير وبيان أهميته في العلوم الاجتماعية ودوره في دراسة الظواهر الكبرى كالعولمة.
 ٢. تحليل تنظيرات العولمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي في الفكر الغربي المعاصر.
 ٣. استجلاء الموقف الإسلامي من العولمة من خلال مقاصد الشريعة ومبادئ العدل والشورى والتوازن.
 ٤. بناء إطار مقارن يوضح نقاط التلاقح والافتراق بين المنظورين الإسلامي والغربي في فهم العولمة.
- إن هذا البحث لا يروم رفض العولمة جملة أو قبولها جملة، بل يسعى إلى مقارنة واعية تميز بين البعد التقني النافع والبعد الأيديولوجي المهيمن، وتستثمر في بناء نموذج إسلامي قادر على التفاعل الإيجابي مع العالم دون ذوبان في هويته أو تغريط في مقاصده.

الخلاصة: يعالج البحث دور التنظير كأداة منهجية لفهم ظاهرة العولمة الأمريكية وتحليل أبعادها السياسية والاقتصادية من منظورين:

الغربي والإسلامي. يبيّن أن التنظير يتجاوز وصف الوقائع إلى بناء نماذج تفسيرية تكشف آليات العولمة ومآلاتها.

في المنظور الغربي، تُقدّم العولمة غالباً كامتداد طبيعي للتطور التكنولوجي والاقتصادي، لكنها في جوهرها مشروع أيديولوجي يسعى إلى تعميم النموذج الليبرالي الغربي وقيم السوق الحر والديمقراطية، مما يعز هيمنة الدول الكبرى ويضعف الهويات المحلية وقدرة المجتمعات على تقرير

مصيرها، كما يرى عبد الوهاب المسيري. وعلى الصعيد السياسي، أدت العولمة إلى إعادة تشكيل مفهوم الدولة والسيادة، فلم تعد الدولة تحتكر القرار، بل أصبحت متأثرة بشبكات دولية من المؤسسات والاتفاقيات والضغط الإعلامي. وعلى الصعيد الاقتصادي، تعني العولمة انتقال السوق من إطارها الوطني إلى فضاء عالمي تحكمه الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية. وتستند هذه المنظومة إلى الفكر الليبرالي والنيوليبرالي الذي يحول السوق إلى سلطة مطلقة. وتواجه الدول العربية والإسلامية إشكالية التنمية بسبب ضعف التصنيع والاعتماد على الربيع والاستيراد، مما يزيد هشاشتها أمام تقلبات السوق العالمية. ويقوم الموقف الإسلامي على اعتبار المال أمانة واستخفافاً، فيقر التجارة المشروعة ويرفض الربا والاحتكار والاستغلال، مؤكداً على الزكاة والتكافل كآليات لتحقيق العدالة. الكلمات المفتاحية: تنظيرات، عولمة، فكر اسلامي

Abstract:

This research examines the role of theorizing as a methodological tool for understanding the phenomenon of American globalization and analyzing its political and economic dimensions from two perspectives: Western and Islamic. It demonstrates that theorizing goes beyond simply describing facts to constructing explanatory models that reveal the mechanisms and consequences of globalization. From a Western perspective, globalization is often presented as a natural extension of technological and economic development, but in essence it is an ideological project that seeks to generalize the Western liberal model and the values of the free market and democracy, which strengthens the hegemony of major countries and weakens local identities and the ability of societies to determine their own destiny, as Abdel Wahab El-Messiri sees it. On the political level, globalization has reshaped the concepts of the state and sovereignty. The state no longer holds a monopoly on decision-making but is instead influenced by international networks of institutions, agreements, and media pressures. On the economic level, globalization means the market's transition from its national framework to a global arena governed by multinational corporations and international financial institutions. This system is based on liberal and neoliberal ideology, which transforms the market into an absolute power. Arab and Islamic states face this challenge. The problem of development stems from weak industrialization and reliance on rent-seeking and imports, which increases its vulnerability to the fluctuations of the global market. The Islamic perspective is based on the principle that wealth is a trust and a responsibility, thus endorsing legitimate trade and rejecting usury, monopoly, and exploitation, while emphasizing zakat (almsgiving) and social solidarity as mechanisms for achieving justice. Keywords: Theories, Globalization, Islamic Thought

المبحث الأول: التنظير مفهومه وصوره ودوره في دراسة العولمة في المنظور الإسلامي والغربي

تمهيد: يُعد التنظير أداة أساسية في العلوم الاجتماعية، لما يوفره من أطر منهجية لفهم الظواهر المعقدة وتحليل أبعادها المختلفة. وتبرز أهميته بوجه خاص عند تناول القضايا الكونية الكبرى مثل العولمة الأمريكية، التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية. ومن خلال التنظير لا يقتصر البحث على رصد الوقائع ووصفها، بل يتجاوز ذلك إلى بناء نماذج تفسيرية تكشف عن آليات الظاهرة ومآلاتها.

وفي هذا السياق، يكتسب التنظير قيمة مضاعفة عند مقارنته بين المنظورين الإسلامي والغربي؛ إذ يقدم كل منهما تصورات متباينة حول طبيعة العولمة الأمريكية ووظيفتها في تشكيل الهويات والقيم. فالمنظور الغربي غالباً ما ينطلق من اعتبارات حضارية واقتصادية وسياسية مرتبطة بمفاهيم الهيمنة والحداثة، في حين يسعى المنظور الإسلامي إلى مقارنة الظاهرة من زاوية عقديّة وأخلاقية تراعي خصوصية الهوية الدينية والثقافية للأمة.

المطلب الأول: مفهوم التنظير وأهميته في العلوم الاجتماعية

التنظير هو عملية فكرية تهدف إلى بناء نماذج تفسيرية تساعد في فهم الظواهر المعقدة من خلال تحليل العوامل المؤثرة فيها وصياغة أطر تحليلية تمكن من استنتاج العلاقات بين المتغيرات المختلفة. ويُستخدم التنظير في العلوم الاجتماعية لفهم وتفسير التحولات التي تشهدها المجتمعات، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، حيث يساهم في تقديم رؤى تفسيرية تساعد في توقع الاتجاهات المستقبلية لهذه التحولات^(١). وفي سياق العولمة، يُعتبر التنظير أداة ضرورية لتحليل كيفية تشكل هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على المجتمعات في مختلف الجوانب. وقد تعددت المقاربات النظرية التي تفسر العولمة، فمنها من يراها امتداداً طبيعياً للتطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، ومنها من ينظر إليها باعتبارها أداة للهيمنة الاقتصادية والسياسية، وخاصة في سياق ما يُعرف بالعولمة الأمريكية، التي تعكس انتشار النفوذ الأمريكي عبر المؤسسات الاقتصادية، والإعلام، والثقافة، والتكنولوجيا^(٢). ويرى بعض المفكرين أن العولمة الأمريكية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هي مشروع أيديولوجي يسعى إلى فرض أنماط حياة معينة ترتكز على القيم الليبرالية الغربية، بما في ذلك قيم السوق الحر والديمقراطية الليبرالية، والتي يتم الترويج لها كأنها النموذج المثالي الذي ينبغي للعالم تبنيه^(٣). من جهة أخرى، يشير عبد الوهاب المسيري إلى أن العولمة، وخصوصاً في سياقها الأمريكي، ليست عملية

محايدة، بل تتسم بطابعها الأحادي، حيث تعزز سيطرة الدول الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة والثقافة، ما يؤدي إلى تآكل الهويات المحلية وإضعاف القدرة الذاتية للمجتمعات على تحديد مساراتها التنموية والثقافية^(٤).

المطلب الثاني: تنظيرات العولمة على الصعيد السياسي.

تتناول العولمة السياسية التحولات التي أصابت مفهوم الدولة والسيادة والقرار الوطني في ظل نظام عالمي تتداخل فيه القوى الدولية، والمؤسسات العابرة للحدود، وخطابات الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن. ولا يرفض الإسلام التعاون السياسي بين الأمم، ولكنه يرفض أن تتحول العولمة إلى غطاء للهيمنة أو التدخل أو فرض النموذج الواحد على الشعوب.

أولاً: مفهوم العولمة السياسية وحدودها النظرية تُفهم العولمة السياسية بوصفها انتقالاً في طبيعة الفعل السياسي من الإطار الوطني المغلق إلى فضاء عالمي مفتوح، تتشابه فيه قرارات الدولة مع المؤسسات الدولية، والقانون الدولي، والمنظمات العابرة للحدود، وشبكات الإعلام، والتحالفات الأمنية والاقتصادية. ولذلك لم تعد السياسة في عصر العولمة شأنًا داخلياً خالصاً، إذ أصبحت كثير من السياسات الوطنية تتأثر بموازن القوة الدولية، وبالمعايير العالمية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. وقد أشار فضل الله محمد إسماعيل إلى أن العولمة، وإن ظهرت اقتصادياً في بدايتها، فإن آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُسخر في النهاية لخدمة غايات سياسية تتصل بإعادة ترتيب القوة والنفوذ في العالم^(٥). ولا تعني العولمة السياسية زوال الدولة، كما يذهب بعض التصورات المتسارعة، بل تعني تراجع احتكارها المطلق للقرار، ودخولها في شبكة معقدة من الالتزامات والضغوط. فالدولة ما زالت فاعلاً رئيساً، غير أن قدرتها على الانفراد بالقرار أصبحت محدودة أمام ضغوط السوق العالمية، والمؤسسات الدولية، والتحالفات العسكرية، والرأي العام العالمي. وتوضح دراسة العولمة والجغرافية السياسية أن التطورات الاتصالية والمعلوماتية غيرت شكل التفاعلات الدولية، وساهمت في إعادة تعريف الحدود والسلطة والمجال السياسي^(٦). ومن هنا فإن العولمة السياسية ليست مجرد توسيع للعلاقات الدولية، بل هي إعادة صياغة لمفهوم السلطة ذاتها: من سلطة وطنية مغلقة إلى سلطة متأثرة بشبكات عالمية متداخلة.

ثانياً: الدولة والسيادة في ظل العولمة السياسية تمثل السيادة أحد أكثر المفاهيم تأثراً بالعولمة السياسية، فقد كان التصور التقليدي للسيادة يقوم على استقلال الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وعدم خضوعها لسلطة أعلى منها. غير أن العولمة أدخلت هذا المفهوم في أزمة جديدة، لأن الدولة أصبحت مرتبطة باتفاقيات دولية، ومؤسسات مالية وسياسية، ومعايير حقوقية وأمنية، وضغوط إعلامية عابرة للحدود. ويبين كتاب النظام العالمي الجديد أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت صعود خطاب دولي يسعى إلى إعادة ترتيب العلاقات بين الدول على أساس معايير جديدة، غير أن هذه المعايير لم تكن دائماً منفصلة عن مصالح القوى الكبرى^(٧). وبذلك غدت السيادة في عصر العولمة أقل صلابة، وأكثر تعرضاً للاختبار أمام التدخلات والالتزامات العابرة للحدود.

ثالثاً: العولمة السياسية والنظام الدولي الجديد ارتبطت العولمة السياسية بكتاب "النظام الدولي الجديد"، ولا سيما بعد نهاية الثنائية القطبية وبروز مركزية القوة الغربية في إدارة الشأن العالمي. وقد قُدم هذا النظام بوصفه انتقالاً إلى عالم أكثر تنظيمًا، تُحترم فيه الشرعية الدولية، وتنتشر فيه الديمقراطية، وتُصان فيه حقوق الإنسان. غير أن التجربة العملية أظهرت أن هذا النظام لم يكن بريئاً من علاقات القوة، إذ بقيت المؤسسات الدولية والقرارات الكبرى متأثرة بمصالح الدول الأكثر نفوذاً. ويؤكد كتاب العولمة والنظام الدولي الجديد أن العولمة ليست ظاهرة منفصلة عن بنية النظام الدولي، بل هي جزء من إعادة تشكيل موازين القوة بعد الحرب الباردة^(٨). كما يوضح مركز الجزيرة للدراسات أن انعكاسات العولمة على الوطن العربي لم تكن اقتصادية فقط، بل شملت موقع الدولة، وطبيعة القرار السياسي، وعلاقة المنطقة بمراكز النفوذ العالمي^(٩). ومن ثم فإن العولمة السياسية تعمل في مستويين متداخلين: مستوى ظاهر يتمثل في الخطاب العالمي حول الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، ومستوى بنيوي يتمثل في إدارة القوة والمصالح والتحالفات. ولا يصح علمياً رفض المستوى الأول جملةً، لأن كثيراً من القيم التي يرفعها، كالعدل والمشاركة وحفظ الكرامة، قيم يقرها الإسلام. لكن الإشكال يقع في المستوى الثاني حين تتحول تلك القيم إلى أدوات ضغط انتقائي، أو مداخل للتدخل في شؤون الشعوب. وقد بينت دراسة أهداف العولمة الأمريكية وأبعادها السياسية والاقتصادية أن العولمة في بعض صيغها ارتبطت بمشروع قوة يسعى إلى توسيع النفوذ لا إلى تحقيق مساواة فعلية بين الأمم^(١٠). لذلك فإن الوعي الإسلامي بالعولمة السياسية ينبغي أن يميز بين القيمة الإنسانية العادلة وبين توظيفها داخل نظام دولي غير متكافئ.

رابعاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان بين المبدأ والتوظيف تطرح العولمة السياسية مفاهيم جذابة مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، والشفافية. وهذه المفاهيم لا تُرفض من حيث هي مبادئ كلية إذا دلت على العدل، وحفظ الكرامة، ومنع الاستبداد، ومشاركة الأمة في تدبير شؤونها. فالقرآن يقرر أصل الأمانة والعدل في الحكم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ

النَّاسُ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ^(١١). ومن هذه الزاوية، فإن الإسلام لا يعادي المضمون الأخلاقي لهذه المفاهيم، بل يجعل العدل والأمانة أساساً للسلطة السياسية. وقد رأى فضل الله محمد إسماعيل^(١٢) أن خطورة العولمة السياسية لا تكمن في طرح الشعارات ذاتها، بل في استخدامها لإعادة توجيه الأنظمة والمجتمعات بما يوافق مصالح القوى المهيمنة^(١٣). ويقتضي الموقف الإسلامي هنا قدراً عالياً من الدقة، إذ لا يجوز رفض الديمقراطية أو حقوق الإنسان لمجرد صدورهما في خطاب عالمي، كما لا يجوز قبول الصياغة الغربية لهذه المفاهيم دون نقد أو تمحيص. فالإسلام يمتلك منظومته الخاصة في الشورى، والعدل، والكرامة، والرقابة على السلطة، وحفظ الحقوق، لكنه يرفض أن تُستخدم هذه القيم ذريعة لفرض الوصاية أو التدخل. وتبين دينا محمد جبر أن العولمة السياسية جعلت الخطاب الحقوقي والإعلامي جزءاً من استراتيجيات إدارة الصراع، بحيث لم تعد القوة تمارس دائماً بشكل مباشر، بل عبر بناء سرديات تضغط على الخصوم وتعيد تشكيل صورتهم عالمياً^(١٤). وبذلك يصبح الواجب الفكري الإسلامي هو تحرير القيم من التوظيف السياسي، لا التخلي عن القيم نفسها.

خامساً: العولمة السياسية وإدارة الصراع الدولي أعادت العولمة السياسية تشكيل طبيعة الصراع الدولي، فلم يعد الصراع مقتصرًا على الحرب المسلحة، بل صار يتخذ أشكالاً سياسية وإعلامية واقتصادية وقانونية ومعرفية. فقد تُدار الصراعات اليوم عبر العقوبات، والحصار، والتدخل الإنساني، والمنظمات الدولية، والحملات الإعلامية، والضغط الحقوقي، وصناعة الرأي العام. ولهذا تؤكد دينا محمد جبر أن إدارة الصراع في ظل العولمة انتقلت من المنظور التقليدي إلى منظور مركب تتداخل فيه الأدوات الصلبة والناعمة^(١٥). كما تشير دراسة العولمة: اقتراب من الظاهرة وتأثيراتها على العمل الإنساني إلى أن العولمة وسعت نطاق الفعل الدولي، لكنها لم تُنهِ النقائض في القدرة على التأثير بين الفاعلين العالميين^(١٦).

المطلب الثالث: تنظيرات العولمة على الصعيد الاقتصادي

تُعَدُّ العولمة الاقتصادية المدخل الأكثر مباشرة لفهم العولمة المعاصرة، لأنها تَمَسُّ المال، والسوق، والإنتاج، والاستهلاك، وتعيد ترتيب علاقة الدول والمجتمعات بمنظومة الاقتصاد العالمي. ولا يقف الموقف الإسلامي منها عند حدود الرفض أو القبول، بل يقوم على معيار العدل، فيقبل التبادل المشروع والتعاون النافع، ويرفض الهيمنة، والربا، والاحتكار، والتبعية، وتسليع الإنسان.

أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية وطبيعة التحول في بنية السوق تشير العولمة الاقتصادية إلى انتقال الفعل الاقتصادي من حدوده الوطنية التقليدية إلى فضاء عالمي تتحرك فيه السلع والخدمات ورؤوس الأموال والشركات والمعلومات المالية بسرعة واسعة، مع تراجع القيود التي كانت تفرضها الدولة على السوق والتجارة. وهذا التحول لا يعني مجرد اتساع التبادل التجاري بين الأمم، بل يعني نشوء بنية اقتصادية عالمية تتداخل فيها الأسواق المحلية مع الأسواق الدولية، وتصبح فيها السياسات الاقتصادية الوطنية أكثر تأثراً بحركة رأس المال العالمي ومؤسساته الكبرى^(١٧). ومن هنا فإن العولمة الاقتصادية ليست وصفاً تقنياً محايداً لحركة التجارة، بل هي نمط جديد من تنظيم الاقتصاد العالمي يقوم على تحرير السوق، وفتح الحدود أمام الاستثمار، وتوسيع سلطة المنافسة العالمية^(١٨). وقد ترتب على ذلك أن أصبحت الدولة الوطنية، ولا سيما في العالم النامي، أقل قدرة على ضبط السوق الداخلية ما لم تمتلك أدوات إنتاجية ومؤسسية قادرة على التفاوض والمنافسة^(١٩). ويذهب أنصار العولمة الاقتصادية إلى أنها تتيح فرصاً للنمو، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الاستثمار، وتحسين جودة الإنتاج بفعل المنافسة. غير أن هذا التصور يبقى ناقصاً إذا أغفل تفاوت مواقع الدول داخل النظام الاقتصادي العالمي، فالدول الصناعية تدخل العولمة بما تملكه من رأس مال وتكنولوجيا وشركات كبرى، بينما تدخل كثير من الدول النامية وهي تعاني ضعف التصنيع، وتراكم الديون، وهشاشة البنى الإنتاجية^(٢٠).

ثانياً: الخلفية الفكرية للعولمة الاقتصادية من حرية السوق إلى سلطة السوق تستند العولمة الاقتصادية في جذورها الفكرية إلى التصور الليبرالي الذي يرى أن السوق قادرة، عبر آليات العرض والطلب والمنافسة، على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتنظيم الإنتاج والتوزيع. وقد تطور هذا التصور في صورته المعاصرة إلى النيوليبرالية التي تدعو إلى الخصخصة، وتقليص تدخل الدولة، وتحرير التجارة، وإزالة القيود أمام رأس المال العالمي^(٢١). وبذلك لم تعد السوق مجرد وسيلة لتبادل المنافع، بل أصبحت في الخطاب الاقتصادي المعولم معياراً حاكماً يعاد في ضوئه تقييم دور الدولة، ووظيفة المجتمع، وطبيعة التنمية^(٢٢). وهذا التحول هو ما يجعل العولمة الاقتصادية مشروعاً يتجاوز التقنية التجارية إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع. غير أن النقد الإسلامي لا يتوجه إلى السوق من حيث هي مجال مشروع للتبادل والكسب، وإنما يتوجه إلى تحويل السوق إلى سلطة مطلقة منفصلة عن الأخلاق. فالالاقتصاد في الرؤية الإسلامية ليس نشاطاً مادياً محضاً، بل فعل إنساني محكوم بمقاصد العدل، وحفظ المال، ومنع الظلم، وصيانة الكرامة. ومن هنا يصبح تحرير السوق من كل قيد أخلاقي مدخلاً إلى الربا، والاحتكار، والغش، والتلاعب بحاجات الناس^(٢٣). وقد نبّه جلال أمين^(٢٤) إلى أن العولمة لا تنتشر السلع وحدها، بل تنتشر معها قيمياً استهلاكية تعيد ترتيب حاجات الإنسان ورغباته وفق منطق السوق^(٢٥).

ثالثاً: أدوات العولمة الاقتصادية الشركات العابرة والمؤسسات المالية الدولية تعمل العولمة الاقتصادية من خلال أدوات كبرى، في مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية، وأسواق المال العالمية، والاتفاقيات التجارية. فالشركات العابرة للقارات لا تنتمي اقتصادياً إلى سوق واحدة، بل توزع الإنتاج والتمويل والتسويق بين دول متعددة، بحثاً عن اليد العاملة الأقل كلفة، والضرائب الأدنى، والقوانين الأكثر مرونة^(٢٦). وهذا يمنحها قدرة على التأثير في السياسات الاقتصادية للدول، ولا سيما الدول التي تحتاج إلى الاستثمار الخارجي أو التمويل الدولي. ومن هنا لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الاقتصادي الحاسم، بل أصبحت تواجه قوى مالية وتجارية قادرة على الضغط والتوجيه والتأثير في خياراتها التنموية^(٢٧). وتزداد خطورة هذه الأدوات حين تتحول شروط التمويل والإصلاح الاقتصادي إلى صفات جاهزة تُفرض على الدول الضعيفة، مثل خفض الإنفاق العام، ورفع الدعم، وخصخصة القطاعات العامة، وتحرير أسعار الصرف، وفتح الأسواق قبل بناء القدرة الإنتاجية المحلية.

رابعاً: العولمة الاقتصادية وإشكالية التنمية في العالم العربي والإسلامي تدخل المجتمعات العربية والإسلامية عصر العولمة الاقتصادية وهي تواجه مشكلات بنيوية عميقة، منها ضعف التكامل الاقتصادي، وتراجع التصنيع، والاعتماد على تصدير المواد الخام، والارتهاق للاستيراد في الغذاء والتكنولوجيا والصناعات الاستراتيجية. ولذلك فإن العولمة بالنسبة لهذه المجتمعات لا تعني دائماً فرصة متكافئة، بل قد تعني زيادة الانكشاف أمام تقلبات السوق العالمية، وشروط المؤسسات المالية، وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية^(٢٨). ويزداد الأمر تعقيداً حين تفتقر الدول إلى سياسات واضحة لتوطين التكنولوجيا، وتطوير التعليم، وحماية الإنتاج المحلي، وإقامة تكامل اقتصادي عربي وإسلامي قادر على تقليل التبعية للخارج^(٢٩). ومن ثم فإن التنمية في ظل العولمة لا تتحقق بمجرد فتح الأسواق، بل تحتاج إلى مشروع وطني وحضاري يربط الاقتصاد بالعلم والإدارة والعدالة الاجتماعية. وتبدو هذه الإشكالية أكثر وضوحاً في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد واحد أو مورد غالب، مثل النفط، حيث يؤدي ضعف التنوع الإنتاجي إلى هشاشة اقتصادية أمام الأزمات العالمية. ففي مثل هذه الحالات، لا يكون الخطر في العولمة وحدها، بل في دخولها إلى اقتصاد غير محصّن، يعتمد على الاستيراد، ويعاني ضعف الزراعة والصناعة، ويقيس الوفرة بحركة الاستهلاك لا بطاقة الإنتاج^(٣٠). وتكشف التجربة العراقية بعد التحولات السياسية والاقتصادية المعاصرة أن غياب التنوع، وضعف التخطيط، واتساع الاستهلاك المستورد، تجعل الاقتصاد أكثر تعرضاً لآثار العولمة غير المتكافئة^(٣١). لذلك فإن التعامل الرشيد مع العولمة الاقتصادية في العراق والعالم العربي يستلزم الانتقال من اقتصاد الريع والسوق المستوردة إلى اقتصاد الإنتاج والمعرفة والتنوع^(٣٢).

خامساً: الموقف الإسلامي من المال والسوق في مواجهة العولمة الاقتصادية يقوم التصور الإسلامي للاقتصاد على أن المال مال الله استخلف الإنسان فيه، وأن الملكية حق معتبر، لكنها ليست مطلقة من كل قيد، بل محكومة بالعدل، والمصلحة، ومنع الضرر. وقد قرر القرآن الكريم أصلاً حاكماً في المعاملات المالية بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣٣). وهذه الآية تجعل الرضا والعدل أساساً للتبادل المشروع، وتتفي كل صورة من صور الاستغلال والإكراه وأكل المال بالباطل^(٣٤). كما يؤكد القرآن مبدأ منع احتكار الثروة بقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٣٥)، وهو أصل يصلح لتقويم آثار العولمة حين تؤدي إلى تركيز الثروة عالمياً ومحلياً في يد قلة محدودة^(٣٦). ومن ثم فإن الإسلام لا يعادي التجارة، ولا يرفض تبادل المنافع بين الأمم، بل يجعل التجارة المشروعة باباً من أبواب العمران والكسب الحلال. غير أنه يرفض أن تتحول حرية السوق إلى ذريعة للربا، والاحتكار، والغش، والتطفيف، وإضعاف الفقراء. وقد جاء النهي القرآني عن الربا حاسماً في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣٧)، بما يميز بين التبادل المنتج والاستغلال المالي القائم على تضخيم المال من غير عمل حقيقي^(٣٨). كما أن فريضة الزكاة، ومؤسسة الوقف، وأحكام التكافل، تؤكد أن الاقتصاد في الإسلام لا يقوم على تراكم الثروة وحده، بل على دورانها بما يحقق مصالح المجتمع ويحفظ كرامة الإنسان^(٣٩).

الذاتة

يخلص البحث إلى أن التعامل مع العولمة لا يكون بالرفض المطلق ولا بالقبول غير النقدي، بل بوعي منهجي يميز بين بعدها التقني النافع وبعدها الأيديولوجي المهيمن. فالمنظور الإسلامي يمتلك أطراً مرجعية قادرة على التفاعل مع العالم دون ذوبان في هويته، من خلال إحياء مبادئ العدل والشورى والتكافل، وبناء اقتصاد إنتاجي مستقل. وبهذا يمكن للأمة أن تتجاوز موقع التبعية إلى موقع الفاعلية، فتحقق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والمال، وتشارك في صياغة نظام عالمي أكثر توازناً وعدالة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة والبيئة الاستثمارية العراقية. (٢٠١٦). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة.

٢. الإسلام والعولمة. (٢٠٠٢). يوسف القرضاوي. القاهرة: دار الشروق.
 ٣. انعكاسات العولمة على الوطن العربي. (٢٠٠٣). مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
 ٤. انعكاسات العولمة على الوطن العربي. مركز الجزيرة للدراسات.
 ٥. أهداف العولمة الأمريكية وأبعادها السياسية والاقتصادية. (٢٠١٢). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة.
 ٦. التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة. (٢٠٢٠). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة.
 ٧. العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها. (٢٠٠٨). عبد المطلب عبد الحميد. الإسكندرية: الدار الجامعية.
 ٨. العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها. عبد المطلب عبد الحميد.
 ٩. العولمة السياسية واستراتيجيات إدارة الصراع: رؤية فكرية. (٢٠١٩). دينا محمد جبر. ديالى: مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى.
 ١٠. العولمة السياسية واستراتيجيات إدارة الصراع: رؤية فكرية. دينا محمد جبر.
 ١١. العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها. (٢٠٠٠). فضل الله محمد إسماعيل. كفر الدوار: مكتبة بستان المعرفة.
 ١٢. العولمة والتنمية العربية. (١٩٩٩). جلال أمين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
 ١٣. العولمة والجغرافية السياسية. (د.ت). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة.
 ١٤. العولمة والنظام الدولي الجديد. (١٩٩٩). مجموعة مؤلفين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
 ١٥. العولمة والهوية الثقافية، المسيري، عبد الوهاب. (٢٠٠٢). القاهرة: دار الشروق.
 ١٦. العولمة. (٢٠٠٠). جلال أمين. القاهرة: دار الشروق.
 ١٧. العولمة: اقتراب من الظاهرة وتأثيراتها على العمل الإنساني. (١٩٩٩). جان بلونديل. جنيف: المجلة الدولية للصليب الأحمر.
 ١٨. مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة الاقتصادية. (٢٠١٠). محمد امحمدي وعبد الله الزبيد. عمان: دار الحامد.
 ١٩. مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة الاقتصادية. محمد امحمدي وعبد الله الزبيد.
 ٢٠. المسلمون والعولمة. يوسف القرضاوي.
 ٢١. النظام الاقتصادي في الإسلام. (١٩٩٥). محمد عبد المنعم الجمال. القاهرة: مكتبة وهبة.
 ٢٢. النظام العالمي الجديد. (د.ت). مجموعة مؤلفين. دم: دن.
 ٢٣. واقع الاقتصاد الاجتماعي في العراق ورؤية إلى التحول. (٢٠١٨). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة.
 24. Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). Global Transformations: Politics, Economics and Culture. Stanford: Stanford University Press.
 25. Scholte, J. A. (2005). Globalization: A Critical Introduction. London: Palgrave Macmillan.
- Sources and references:**
١. Foreign Direct Investment: Between the Determinants of Globalization and the Iraqi Investment Environment. (2016). A group of researchers. Baghdad: Iraqi peer-reviewed scientific journal.
 ٢. Islam and Globalization. (2002). Yusuf al-Qaradawi. Cairo: Dar al-Shorouk.
 ٣. The Impact of Globalization on the Arab World. (2003). Al Jazeera Center for Studies. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
 4. The Impact of Globalization on the Arab World. Al Jazeera Center for Studies.
 ٥. The Objectives of American Globalization and its Political and Economic Dimensions. (2012). A group of researchers. Baghdad: Iraqi peer-reviewed scientific journal.
 ٦. Economic Diversification in Iraq and Current Challenges. (2020). A group of researchers. Baghdad: Iraqi peer-reviewed scientific journal.
 ٧. Economic Globalization: Its Organizations, Companies, and Repercussions. (2008). Abdel-Muttalib Abdel-Hamid. Alexandria: University Press.
 8. Economic Globalization: Its Organizations, Companies, and Repercussions. Abdel-Muttalib Abdel-Hamid.
 ٩. Political Globalization and Conflict Management Strategies: An Intellectual Perspective. (2019). Dina Muhammad Jabr. Diyala: Journal of Legal and Political Sciences, University of Diyala.
 ١٠. Political Globalization and Conflict Management Strategies: An Intellectual Perspective. Dina Muhammad Jabr.

- .^{١١} Political Globalization: Its Repercussions and How to Deal with It. (2000). Fadlallah Muhammad Ismail. Kafr El-Dawwar: Bustan Al-Ma'rifah Library.
- .^{١٢} Globalization and Arab Development. (1999). Jalal Amin. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
13. Globalization and Geopolitics. (n.d.). A group of researchers. Baghdad: Iraqi Refereed Scientific Journal.
- .^{١٤} Globalization and the New International Order. (1999). A group of authors. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
- .^{١٥} Globalization and Cultural Identity. Al-Masiri, Abdel Wahab. (2002). Cairo: Dar Al-Shorouk.
- .^{١٦} Globalization. (2000). Jalal Amin. Cairo: Dar Al-Shorouk.
- .^{١٧} Globalization: An Approach to the Phenomenon and its Impact on Humanitarian Action. (1999). Jean Blondel. Geneva: International Review of the Red Cross.
18. The Future of the Arab Economy in Light of Economic Globalization. (2010). Muhammad Al-Muhammadi and Abdullah Al-Zayoud. Amman: Dar Al-Hamid.
- .^{١٩} The Future of the Arab Economy in Light of Economic Globalization. Muhammad al-Muhammadi and Abdullah al-Zayoud.
- .^{٢٠} Muslims and Globalization. Yusuf al-Qaradawi.
- .^{٢١} The Economic System in Islam. (1995). Muhammad Abd al-Mun'im al-Jamal. Cairo: Wahba Library.
- .^{٢٢} The New World Order. (n.d.). A group of authors. (n.p.: n.p).
23. The Reality of the Social Economy in Iraq and a Vision for Transformation. (2018). A group of researchers. Baghdad: An Iraqi peer-reviewed scientific journal.
26. Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). Global Transformations: Politics, Economics and Culture. Stanford: Stanford University Press.
- Scholte, J. A. (2005). Globalization: A Critical Introduction. London: Palgrave Macmillan.

الهوامش

- (1) Scholte, J. A. (2005). Globalization: A Critical Introduction. London: Palgrave Macmillan p47. .
- (2) Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D., & Perraton, J. (1999). Global Transformations: Politics, Economics and Culture. Stanford: Stanford University Press p63..
- (٣) المسيري، عبد الوهاب. (٢٠٠٢). العولمة والهوية الثقافية. القاهرة: دار الشروق ، ص ١٣٤.
- (٤) المسيري، مرجع سابق، ص ١٤٥.
- (٥) العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها. (٢٠٠٠). فضل الله محمد إسماعيل. كفر الدوار: مكتبة بستان المعرفة. ص ٢١٥.
- (٦) العولمة والجغرافية السياسية. (د.ت). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة. ص ٣
- (٧) النظام العالمي الجديد. (د.ت). مجموعة مؤلفين. د.م: دن. ص ٤١
- (٨) العولمة والنظام الدولي الجديد. (١٩٩٩). مجموعة مؤلفين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٦١.
- (٩) انعكاسات العولمة على الوطن العربي. (٢٠٠٣). مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. ص ٨٨.
- (١٠) أهداف العولمة الأمريكية وأبعادها السياسية والاقتصادية. (٢٠١٢). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة. ص ٩.
- (١١) سورة النساء ، الآية ٥٨.
- (١٢) فضل الله محمد إسماعيل: أكاديمي وباحث مصري في الفلسفة والفكر السياسي، شغل منصب أستاذ ورئيس قسم الفلسفة ووكيل كلية الآداب بدمهور بجامعة الإسكندرية. اهتم بقضايا العولمة والفكر السياسي، ومن أبرز مؤلفاته: العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها.
- (١٣) العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها. فضل الله محمد إسماعيل. ص ٧٣.
- (١٤) العولمة السياسية واستراتيجيات إدارة الصراع: رؤية فكرية. (٢٠١٩). دينا محمد جبر. ديالى: مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى. ص ٢٢٤.
- (١٥) العولمة السياسية واستراتيجيات إدارة الصراع: رؤية فكرية. دينا محمد جبر. ص ٢٣٠.
- (١٦) العولمة: اقتراب من الظاهرة وتأثيراتها على العمل الإنساني. (١٩٩٩). جان بلونديل. جنيف: المجلة الدولية للصليب الأحمر. ص ١١.
- (١٧) العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها. (٢٠٠٨). عبد المطلب عبد الحميد. الإسكندرية: الدار الجامعية. ص ٢١-٢٧.
- (١٨) العولمة. (٢٠٠٠). جلال أمين. القاهرة: دار الشروق. ص ٣٥-٤٢.

- (١٩) العولمة والتنمية العربية. (١٩٩٩). جلال أمين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٤٤.
- (٢٠) مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة الاقتصادية. (٢٠١٠). محمد امحمدي وعبد الله الزبيد. عمان: دار الحامد. ص ٣٣.
- (٢١) العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها. عبد المطلب عبد الحميد. ص ٨٧.
- (٢٢) العولمة والنظام الدولي الجديد. (١٩٩٩). مجموعة مؤلفين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ١١٢.
- (٢٣) المسلمون والعولمة. يوسف القرضاوي. ص ٣٧.
- (٢٤) جلال أمين: اقتصادي ومفكر مصري، وُلد سنة ١٩٣٥م وتُوفي سنة ٢٠١٨م. عُرف بكتاباته في قضايا التنمية، والعولمة، والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي. من أبرز مؤلفاته: العولمة، والعولمة والتنمية العربية، وماذا حدث للمصريين؟.
- (٢٥) العولمة. جلال أمين. ص ٥٧.
- (٢٦) العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها. عبد المطلب عبد الحميد. ص ١٣٩.
- (٢٧) انعكاسات العولمة على الوطن العربي. مركز الجزيرة للدراسات. ص ٨٤.
- (٢٨) العولمة والتنمية العربية. جلال أمين. ص ٨٢.
- (٢٩) مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة الاقتصادية. محمد امحمدي وعبد الله الزبيد. ص ٦٨.
- (٣٠) التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة. (٢٠٢٠). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة. ص ١٤-٢٢.
- (٣١) واقع الاقتصاد الاجتماعي في العراق ورؤية إلى التحول. (٢٠١٨). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة. ص ٣١-٣٩.
- (٣٢) الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة والبيئة الاستثمارية العراقية. (٢٠١٦). مجموعة باحثين. بغداد: مجلة علمية عراقية محكمة. ص ٢٢.
- (٣٣) سورة النساء ، الآية ٢٩.
- (٣٤) المسلمون والعولمة. يوسف القرضاوي. ص ٤٥.
- (٣٥) سورة الحشر ، الآية ٧.
- (٣٦) الإسلام والعولمة. (٢٠٠٢). يوسف القرضاوي. القاهرة: دار الشروق. ص ٥١.
- (٣٧) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥.
- (٣٨) النظام الاقتصادي في الإسلام. (١٩٩٥). محمد عبد المنعم الجمال. القاهرة: مكتبة وهبة. ص ٨٩.
- (٣٩) النظام الاقتصادي في الإسلام. محمد عبد المنعم الجمال. ص ١٢١.